البشير العكرمي وكيل الجمهورية المعزول بالمحكمة الابتدائية تونس في حوار حصري وخاص لـ24/24:

وجدت نفسي مضطرًا للخروج وتوضيح مسألة 6268 ملفا قضائيا مقبورا في رفوف مكتب وكيل الجمهورية

حاوره خالد الهرماسي

يعتبر قاضي التحقيق الأول بالمكتب عدد 13 وكيل الجمهورية السابق بالمحكمة الابتدائية تونس البشير العكرمي حالة استثنائية في تاريخ القضاء التونسي بعد أن أوكلت إليه أدق وأخطر القضايا التي عرفتها تونس والتي تتعلق بالاغتيال السياسي للشهيد شكري بلعيد وملف العمليات الإرهابية.

دقة المرحلة وخطورتها التي تكفل فيها البشير العكرمي بأخطر الملفات القضائية التي اعتبرت آنذاك بالزلزال السياسي والأمني مما هدد سلامة الأمن القومي والسلم الأهلي للبلاد جعلت من الرجل محورا أساسيا للجدل والسجال بين من يرى فيه القاضي الذي قام بمهامه بكل مهنية وكفاءة تقنية وعلمية وبين من وجه له عديد التهم بالتغطية وطمس الأدلة التي تورط الأطراف السياسية الضالعة في الاغتيالات والعمليات الإرهابية التي عرفتها تونس تلك الفترة وكونه أحدٍ أهم أذرع ما قيل عنه قضاء البحيري

البشير العكرمي وكيل الجمهورية السابق بالمحكمة الابتدائية تونس والمعزول بموجب الأمر الرئاسي عدد 516 المؤرخ في 1 جوان 2022 يتحدث في حوار حصري وخاص لجريدة 24/24 عن معالجة القضاء وتفكيكه لأخطر القضايا الإرهابية من الناحية التقنية والأكاديمية.

**** رئيس الجمهورية دائما يشير لكم في تلميحاته حول وضع أكثر من ستة آلاف قضية في الرفوف لمدة عشر سنوات، ما تعليقكم ؟**

السيد رئيس الجمهورية في مناسبتين أشار لوجود آلاف المحاضر القضائية في رفوف مكتب وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية تونس الذي هو محدثكم البشير العكرمي كانت المرة الأولى بمناسبة خطاب عزل 57 قاضي يوم 1 جوان الفارط حيث أشار لما يناهز 6268 محضر والثانية منذ أيام قليلة لمحطة الحجيج حيث تحدث عن 6452 محضر أي بفارق 184 محضر بين المناسبتين

رئيس الجمهورية لم يكتف فقط بالإشارة لهذه الملفات بل تعدى ذلك وأشار بأن وكيل الجمهورية تولى تعطيل هذه الملفات وعدم الفصل فيها ولذلك أجد نفسي اليوم مضطرًا للتدخل وتوضيح المسألة للرأي العام: أولًا المعطيات والمعلومات التي تحدث عنها رئيس الجمهورية هي مغلوطة ووقع مده بها من طرف جهات لا أعلمها وهذا يعود لثلاثة أسباب أولها التضارب في عدد المحاضر التي تحدث عنها المرة الأولى أشار لـ6268 محضر والثانية 6452 محضر هناك فارق بـ184 محضر !!!

كذلك تحدث عن وجود هذه المحاضر بمكتب وكيل الجمهورية منذ عشر سنوات وهذا غير صحيح بما أنني توليت منصب وكيل الجمهورية منذ سنة 2016 وغادرت سنة 2020 وهنا يتضح ان المدة أربع سنوات وليست عشر سنوات كما تحدث رئيس الجمهورية .

كذلك القطب القضائي للإرهاب تم إنشاءه أواخر سنة 2015 وعند مغادرتي سنة 2020 كان عمره في حدود الخمس سنوات وليس عشر سنوات

طريقة العمل بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب الموجود مقره ببناية مستقلة في منطقة الشرقية إلى جانب القطب القضائي المالي الموجود بمحمد الخامس والمحكمة الابتدائية بتونس حيث يوجد مكتبي هناك، القطب القضائي لمكافحة الإرهاب مستقل هيكليا و تنظيميا هرميا لحد ما عن المحكمة الابتدائية بتونس وهو مختص اختصاص عام بكل محاضر القضايا الإرهابية التابعة ترابيا لجميع محاكم الجمهورية وكلاء الجمهورية لجميع المحاكم داخل البلاد والضابطة العدلية تتعاطى مع جميع القضايا وإذا ارتأت ان لها صبغة قضائية تتخلى عنها لفائدة القطب القضائي لمكافحة الإرهاب.

**** لو تفسر لنا مهنيًا وتقنيًا كيف يتم توزيع المحاضر والملفات القضائية على السادة قضاة التحقيق؟**

المحاضر لا تحال على المحكمة الابتدائية بتونس إنما على القطب تحديدًا قسم الضبط الذي يتولى بعد ذلك النظر فيها وتوزيعها على مكاتب التحقيق

القطب القضائي لمكافحة الإرهاب هو تحت إشراف وكيل الجمهورية لكن كل الأعمال تتم عن طريق ثلاث مساعدين أُول لوكيل الجمهورية لكل مساعد مهام مختص بها مساعد مكلف بإنجاز المحاضر التي تحال من طرف وكلاء الجمهورية الداخل وهناك مساعد مختص بإنجاز المحاضر التي تحال عن طريق وحدتي الإرهاب بالقرجاني والعوينة والمساعدة الثالث مكلف بمراقبة الكتبة.

بعد مغادرتي خطة وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس تم اجراء تفقد اداري بالقطب وفعلًا افرز عن وجود 6268 محضر غير منجز وكل هذه المحاضر تمت معاينتها من طرف المساعدين الأوائل وليس معني بها وكيل الجمهورية بما أنها من اختصاص المساعدين وهذا لا يعني تحميل مسؤولية التقصير لمساعدي وكيل الجمهورية على العكس تمامًا

المساعدون خلال الأربع سنوات أنجزوا أعمالًا تتجاوز الخيال احصائيات لم يتحدث عنها رئيس الجمهورية ألا وهي إنجاز 15000 محضر خلال الأربع سنوات

بالتوازي مع ذلك تم البت في وضعية 12500 محتفظ به بمعنى تم إنجاز ثلاثة ارباع العمل وبقي الربع مما يعني أن 6268 محضر ليست في الرفوف بل هي تنتظر الإنجاز حسب ظروف العمل المعروفة والمعلومة لدى الجميع حيث أن العدد المحدود جدا للمساعدين ساهم بشكل أو بآخر في تعطيل إنجاز هذه المحاضر طلبنا من المجلس الأعلى للقضاء عديد المرات الترفيع في عدد المساعدين نظرًا للضغط الرهيب لكن لم تتم الاستجابة لمطالبنا

المساعدين الثلاث إلى جانب مهامهم بالقطب لهم مسؤوليات أخرى تتعلق بمتابعة مكاتب التحقيق عدد8 ما يعادل 8500 قضية ولهم كل أسبوع حصة استمرار ليلًا ونهارًا ومتابعات وسماعات بمعنى أعمال مهولة لا تتماشى مع عددهم وقدرتهم

أوضح أكثر المحاضر 6268 التي أشار اليها الرئيس والتي لم تكن موجودة بمكتبي كوكيل الجمهورية ليست لها الأهمية والأولوية المطلقة في الفصل ولا تتعلق بتاتًا بالإرهاب وقد تم إنجازها عن طريق ضابطة عدلية غير مختصة والنيابة العمومية الغير مختصة يعني غير متدربة على محاضر الإرهاب.

****كيف يتمّ العمل في القضايا الإرهابية؟**

في صورة حصول أي جريمة ارهابية في أي مكان بالبلاد نحن على تواصل تام مع زملاءنا وكلاء الجمهورية في الداخل يتم إعلامنا هاتفيًا وإذا تبين لنا خطورة الجريمة وصبغتها الإرهابية نطلب احالة الملف إلينا في الإبان ودون أي تأخير نحن معنيون أساسًا وقبل كل شيء بالمحاضر التي تكتسي صبغة ارهابية

هذا الموضوع هو أكاديمي تقني ولا يجوز الخوض فيه لغير أهل الاختصاص ونحن أهل الاختصاص ولا مجال لأي طرف مهما كان الترويج على أنه هناك تقصير في الإنجاز؛ لا أبدا نحن خبراء في مجال مكافحة قضايا وملفات الإرهاب تلقيت شخصيًا أكثر من 50 دورة تدريبية في مجال الإرهاب داخل وخارج تونس نحن يحسب لنا كوننا قطعنا دابر الإرهاب وقضينا

عليه داخل تونس وخارجها شخصي البشير العكرمي وكيل الجمهورية بمساعدة زملائي فككنا منظومة غول الإرهاب العناصر الإرهابية تم القضاء القضاء عليها سوى عن طريق وحداتنا الأمنية والعسكرية المختصة أو تقديمها للقضاء وهي الآن في السجون وإذا نحن اليوم ننعم بالأمن والقضاء على الإرهاب الفضل يعود لوحداتنا الأمنية والعسكرية البطلة ولأجهزة الاستعلامات وخاصة دور القطب القضائي لمكافحة الإرهاب شخصي المتواضع كوكيل الجمهورية وكل زملائي ليس بإمكان أي جهة سياسية مهما كانت المزايدة علينا في مكافحة الإرهاب .

**** البشير العكرمي هل هو مستهدف في شخصه أم ضحية صراعات سياسية ؟**

أنا تحدثت معكم تقنيا اكاديميا في المسألة شخصيًا لا أعلم من أين يستقي رئيس الجمهورية معلوماته في هذا الخصوص وأنا أطالبه بالتحري جيدًا في كل ما يقدم له فيما يتعلق بالملفات القضائية الحارقة خاصة تلك التي تتعلق بالإرهاب وحتى بعد مغادرتي كل الملفات ثبت أنه وقع التعاطي معها بكل حرفية وطرق علمية وحتى الذين لم نتمكن من القبض عليهم هم مدرجين ضمن منظومة التفتيش داخليًا ودوليًا وكل الفتك بمسيرتي المهنية الذي تعرضت له لا مبرر له وحتى إذا كان هناك تقصير ما فلا يكلف الله نفسا الا وسعها وتلك طاقة المساعدين وأنا لا أستطيع إجبارهم على العمل فوق طاقتهم ولا كذلك منعهم من العمل أنا فقط اشرف على أعمالهم ومعالجة الملفات ولا ادخل حتى مكاتبهم هم كفاءات وخبرة تفوق حتى العشرين سنة ويتحلون بكامل الثقة والمسؤولية.

ودوري يا سيادة الرئيس يقتصر على الإشراف والتنسيق وهم من يقررون ولست أنا وكيل الجمهورية الذي تحدثتم حوله يا سيادة رئيس الجمهورية كونه يعطل 6268 لما استلم منصب وكيل الجمهورية وجدت أكثر من 300 ألف قضية شيكات في دائرة واحدة في الحال خلقت ثلاث دوائر أخرى وسعينا بكل جهدنا في التسريع بتلك القضايا وأصبحنا نعالج أسبوعيا 6 آلاف قضية وهذا لا يعني تقصيرًا من زميلي السابق تراكم القضايا سببه نقص الإطار القضائي وظروف العمل الصعبة جدا إذا السيد رئيس الجمهورية له الإرادة في التسريع للعمل القضائي والإنجاز عليه بتوفير عشر مساعدي عندها يتحسن العمل والإنجاز القضائي.

**** ظروف العمل والإمكانيات اللوجستية الموضوعة على ذمة القطب القضائي للإرهاب، كافية وتستجيب لمتطلبات المرحلة ؟**

القطب القضائي لمكافحة الإرهاب والقطب الاقتصادي والمالي والمحكمة الابتدائية بتونس تعمل في ظروف صعبة للغاية وبوسائل بدائية جدا

الكتابة لحد اليوم مازلت تضمن في الدفاتر ليست هناك منظومة رقمية زد على ذلك نقص كبير على مستوى الكتبة يوجد اليوم لدى الكتابة عمال حضائر يقمون بعمل الكتبة. على رئيس الجمهورية ان كانت فعلًا له إرادة إصلاح المرفق القضائي عليه ملامسة المشاكل الأساسية التي يعانيها القضاء وتوفير كل الظروف اللوجستية والمادية أهمها رقمنة القضاء وتوفير الرصيد البشري الكافي من عملة وكتبة ومساعدي وكلاء الجمهورية عندها بالإمكان الحديث عن القضاء الناجع والناجز لكن في هذه الظروف الصعبة جدا والقاسية فما يقوم به القضاة ومساعديهم يعتبر من المعجزات عمومًا هذه هي أسباب تعطل المحاضر 6268 التي أشار اليها رئيس الجمهورية موجهًا اللوم والاتهام لوكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس في شخصي البشير العكرمي

**** ارتبط اسم البشير العكرمي بالتحقيق في الاغتيال السياسي الذي استهدف الشهيد شكري بلعيد وما يعرف بقضية الجهاز السري والغرفة السوداء في الداخلية وقضاء البحيري ،تعليقكم على هذا ؟**

هذا الموضوع تحديدًا أتحفظ التحفظ التام في الخوض فيه ليس من باب التهرب وإنما احترامًا لأخلاقيات القضاء وواجب التحفظ حيث أنه من غير المقبول ولا المعقول أن افشي اسرار القضايا الخطيرة التي أعالجها للعموم وهذا يتعارض مع القانون وخاصة أخلاقيات القضاء رغم انني في مناسبات عديدة تقدمت للمجلس الأعلى للقضاء بمطلب رفع واجب التحفظ حتى أتمكن من الرد إعلاميا على كل ما نسب لبشير العكرمي زورا وبهتانا إلا أنني لم أتلق أي رد وهذا كان بمثابة الرفض لمطالبي.

عدم خروجي والرد على كل الاتهامات التي طالتني اساسه دقة وخطورة منصبي كوكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس أنا مؤتمن على قضايا تتعلق بالأمن القومي للبلاد وأنا مرتبط بمنظومة الاستعلامات وإلى حد اللحظة لست مستعدًا لتناول الأمن القومي للبلاد والخوض فيه على قارعة الطريق ورسالتي لرئيس الجمهورية أساسًا هي رجاء كل الرجاء التثبت من كل المعطيات والمعلومات التي تصلك في هذا الخصوص لأنها مغلوطة والترويج لها بهذه الطريقة هو نسف لمنظومة القضاء ونسف لمجهودات قاضي أفنى عمره في خدمة الدولة والقضاء ومكافحة الإرهاب كذلك نسف لمجهودات قواتنا الأمنية والعسكرية البواسل منظومة استعلامات على قدرة وغاية في المهنية والكفاءة أنا اليوم عبر جريدتكم المحترمة اخترت الرد على كل المعطيات والمعلومات المغلوطة التي تطرق اليها رئيس الجمهورية بخصوص المحاضر 6268 التي وقع الترويج لها على ان البشير العكرمي عطلها عبر وضعها في الرفوف وهذا ظلم ليس مثله ظلم مع الأسف الشديد .

**** حكم المحكمة الإدارية الذي أنصفكم وألغى قرار المجلس العدلي الأعلى للقضاء بإيقافكم عن العمل تعتبره كذلك يلغي أمر رئيس الجمهورية بعزلكم ؟**

في كلمة واحدة بخصوص أمر رئيس الجمهورية عزل 57 قاضي ومن ضمهم شخصي المتواضع البشير العكرمي سأتحدث عن نفسي وضعيتي فقط أنا تم إيقافي عن العمل بتاريخ 13 جويلية 2020 وتم احالة ملفي على النيابة العمومية بناءًا على ملف نعتقد ارتكبت فيه كل الجرائم والخروقات من طرف المتفقد العام ومجلس القضاء العدلي ولكن رغم كل ذلك رضخنا لهذا القرار واتجهنا للمحكمة الإدارية التي هي قاضي الشرعية والمخول لها مراقبة قرارات مجلس القضاء العدلي تم الطعن وصدور قرار بتاريخ 20 جانفي 2022 بأبطال وإلغاء قرار مجلس القضاء العدلي الذي بموجبه تم إيقافي عن العمل وإحالتي على النيابة العمومية حيث الإبطال شكلًا واصلًا وتمسكنا بثمانية مطاعن تم قبولها برمتها بما في ذلك مطعن الانحراف بالسلطة المحكمة الإدارية ورغم الضغط الرهيب المسلط عليها أبطلت القرار الظالم لمجلس القضاء العدلي تحصلنا على نسخة من الحكم وتم إعلام مجلس القضاء العدلي والمجلس الأعلى للقضاء ولكنه تم الطعن فيه بالتعقيب الجلسة العامة بالمحكمة الإدارية المرتكبة من اكثر من عشرين رئيس دائرة تعقيبية عقدت جلسة عامة واصدرت حكمها بتاريخ 2 جوان 2022 والقاضي بإقرار الحكم الاستئنافي وإلغاء القرار الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء العدلي وإبطاله تعقيبًا

وهذا يعني أن وضعية البشير العكرمي فصل وحسم فيها القضاء الإداري الذي هو قاضي الشرعية وكل الجهات التي تكن لي العداء أجابها القضاء الإداري نهائيًا

أمر رئيس الجمهورية ليس له الحق في عزلي فالمحكمة الإدارية أصدرت حكمها التعقيبي بتاريخ 2 جوان 2022 وهذا بالنسبة لبشير العكرمي يلغي ويبطل امر رئيس الجمهورية الموضوع طوي بالنسبة لي وأي اجراء اخر في حقي يعتبر باطلًا وفق المحكمة الإدارية قاضي الشرعية .

***ما لم يتحدث عنه الرئيس هو إنجاز 15000 محضرا ما يعادل 60 بالمائة من القضايا الإرهابية**

*** كلام رئيس الجمهورية مبني على معطيات مغلوطة تم مده بها من جهات لا اعلمها**

*** الحديث عن وجود الملفات طيلة عشر سنوات مغالطة**

***المحاضر المتعلقة بقضايا الإرهاب تحال على مكتب الضبط بالقطب القضائي للإرهاب وليس للمحكمة الابتدائية بتونس**

*** مساعدو وكيل الجمهورية انجزوا أعمالًا خلال الأربع سنوات التي قضيتها تتجاوز الخيال**

*** خلال الأربع سنوات تم إنجاز 15 الف محضر لقضايا تتعلق بالإرهاب**

***المحاضر التي تحدث عنها رئيس الجمهورية ليست لها الأهمية والأولية المطلقة ولا تتعلق بقضايا الإرهاب إطلاقًا**

*** أنا مؤتمن على قضايا تتعلق بالأمن القومي للبلاد ولا يمكن الخوض فيها على قارعة الطريق**